كبير مراسلي «ليبيراسيون»: الأسد انتصر على هولاند ووزير خارجيته

■ عامر نعيم الياس*

لمن لا يعرف ما معنى أن تعترف «ليبيراسيون» بانتصار الأسد في المعركة السياسية الدبلوماسية والعسكرية المستمرة منذ خمس سنوات مع الغرب عموماً»، ومع الولايات المتحدة وفرنسا خصوصاً، لا يرى أن الإشارة إلى مقال هنا أو تقرير هناك تحتاج لهذه الأهمية ويجب التركيز عليها. لكن صحيفة «ليبيراسيون» اليسارية الفرنسية المحسوبة على الحزب الحاكم الذي يمثله الرئيس فرانسوا هولاند في الرئاسة ولوران فابيوس في منصب وزير الخارجية، لم توفّر جهداً لشيطنة سورية ودولتها منذ بداية الأحداث، وانضبطت بشكل تام في سياسة الإليزيه والكي دورسيه تجاه سورية. لكن هجمات باريس لم تترك أمام النخب مجالاً لمداراة ما كان سابقاً بمثابة تابو لا يمكن خرقه أو حتى محاولة انتقاده. واليوم نضع بين يدي القراء ليحكموا مقال الكاتب وكبير مراسلي الصحيفة جان بيار بيران، حول التحوّل الذي يجري في أروقة السياسة الفرنسية من سورية والذي بدأ، بحسب الكاتب، منذ كسر الرئيس الفرنسي معادلة «لا داعش، لا بشار»، ومشاركة فرنسا في الغارات الدولية ضدّ تنظيم «داعش» في سورية، التحوّل الفرنسي الأول كان في التخلي عن سياسة «لا لا» التي كانت باريس تتبعها في مقاربة الأزمة السورية، مع أن الخارجية الفرنسية كانت قد فتحت في الأول من تشرين الأول الماضي تحقيقاً حول ارتكاب بشار الأسد جرائم حرب «هي مسؤوليتنا في محاسبة القتلة». حينذاك قال لوران فابيوس، اليوم هؤلاء «القتلة» يطالبهم فابيوس بنجدته» يسخر كبير مراسلي «ليبيراسيون».

منذ إعلان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن العدو الأول لبلاده في سورية هو تنظيم «داعش»، واستنكاف الرئيس الفرنسي عن التطرق نهائياً لمسألة الرئيس السوري الذي لم يُلفظ اسمه ولو لمرة واحدة في خطاب هولاند أمام الجمعية الوطنية منتصف الشهر الماضي عقب هجمات الثالث عشر من تشرين الثاني في باريس، رأت وسائل الإعلام الفرنسية أن التحوّل في سورية استُكمل لكنها حاولت التغطية عليه بإعادة تعويم ملف مصير الرئيس السوري، والحديث عن اشتراطات فرنسية للتحالف مع روسيا في سورية على رأسها «عدم استهداف المعتدلين واستهداف داعش فقط» وفق صحيفة «لوموند»، لكن كسر معادلة «لا، لا»، مضافاً إليها تصريحات وزير الخارجية لوران فابيوس حول «إمكانية مشاركة الجيش السوري في الحرب على داعش»، كسرت أي إمكانية للتعتيم على المأزق الفرنسي في سورية، وحتى محاولة فابيوس لوضع شرط الانتقال السياسي كمقدمة للتعاون مع الجيش السوري لم تؤت ثمارها عند النخب الفرنسية، وعند هذه النقطة يقول بيران « لاحقاً استدرك وزير الخارجية الفرنسي العبارة التي قالها عبر ما يمكن تسميته في المصطلحات السياسية بتدوير الزوايا حيث رأى أن التعاون مع الجيش السوري سيتم في إطار «الانتقال السياسي» مكرراً تأكيده أن «الأسد لن يكون في مستقبل سورية».

المقال الذي عنونَ «انعطافة لوران فابيوس» أشار في مقدمته ونهايته إلى عقم السياسة الفرنسية في سورية وخسارتها على مدى سنوات خمس الرهان على إسقاط الرئيس السوري، ربما يتقاطع اليسار الفرنسي في هذه الحيثية تحديداً مع رأي الاستخبارات الصهيونية، حيث لا يخفى على أحد التحالف بين الطرفين، التي تحدثت باستفاضة عن «القدرة الفائقة التي أبداها الأسد في الصمود»، مقدمات لدى الحلف المعادي للتحوّل الأكثر جدية تجاه سورية والذي وإن حصل في الشكل، إلا أن الأساس يبقى قبول التعامل مع الدولة السورية وإعادة الاعتراف بها من دون شروط مسبقة ومن دون أي ربط بين شكل الدولة والاعتراف بها، وفي هذا السياق يعترف الصحافي والكاتب الأبرز في «ليبيراسيون» أن «الوزير الفرنسي (فابيوس) الذي كان يريد أن يحاكم بشار الأسد بتهمة ارتكاب جرائم حرب يرى الآن إمكانية للتعاون مع قواته، إنه انتصار دبلوماسي عظيم لبشار الأسد ورئيس دبلوماسيته وليد المعلم».

في معركة من هذا النوع، فإن الصبر والرهان على المتغيّرات الدولية المقرونة بفهم عميق لمعنى الصمود وآثاره، هي من دون أي منازع الساحة المثالية لإدارة الدولة السورية لصراعاتها المستمرة مع الغرب حول الخيارات السياسية في المنطقة، وعليه فإن الاعتراف الفرنسي يضاف إلى سجل تاريخ الاعتراف بصحة وقوة الموقف السوري منذ العام 1970 وحتى يومنا هذا، ولنا في ما قاله وزير الخارجية السوري وليد المعلّم رداً على مبادرة فابيوس، ما يشير إلى حجم الثقة التي تبديها سورية في معركتها المصيرية مع الغرب «أن تأتي متأخراً خيرٌ من ألا تأتي أبداً. نحن نرحب بفكرة التعاون مع الجيش السوري والقوات التي تحارب على الأرض في مواجهة داعش... لكن هذا يتطلب تغييراً جوهرياً في طريقة إدارة الأزمة».

* كاتب ومترجم سوري

الصحافة الأميركية تلوم البيت الأبيض!

بعد خمس سنوات من الحرب على سورية، ها هي الصحافة الأميركية تلوم البيت الأبيض بسبب الإجراءات الأميركية كافة منذ بداية تلك الحرب المشؤومة. وها هي تقول إنه كان يجب على الإدارة الأميركية أن تتخذ خطوات أخرى بدلاً من السعي إلى تدمير نظام الأسد.

في هذا الصدد، نشرت صحيفة «ناشونال إنترست» الأميركية تقريراً جاء فيه: يوم 18 تشرين الثاني الماضي، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية قصة عن الجهود الدولية المتسارعة، بقيادة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، للتوصل إلى وقف إطلاق النار في الحرب في سورية. وذكرت الصحيفة أن الوزير كيري قال إن فرص النجاح تتوقف على قدرة جماعات «المعارضة السورية» على التنظيم والتفاوض مع حكومة الرئيس بشار الأسد.

وأضافت «ناشونال إنترست»: في عام 2011، دعمت الولايات المتحدة جماعات المتمردين في ليبيا ضد القذافي من خلال إطلاق المئات من صواريخ «كروز» والضربات الجوية. عندما قتل الزعيم الليبي، قال الرئيس باراك أوباما، الذي كان يتحدّث إلى الشعب الليبي، بتفاؤل: «لقد فزتم بثورتكم. والآن، سوف نكون شريكاً بينما تقومون ببناء مستقبل يوفّر الكرامة والحرية والفرص». بعد مجرد أشهر، ومع ذلك، فإن المعارضة التي كانت يوماً ما موحدة باتت منقسمة، والتفت على نفسها. نجحت جهود الولايات المتحدة في إزالة طاغية من السلطة، ولكن ليبيا لا تزال واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة، العنيفة وغير المحكومة في العالم، حيث يمكن للمنظمات الإرهابية التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة أن تعمل مع الإفلات من العقاب الظاهري. بدلاً من السعي إلى تدمير نظام الأسد، كان يمكن للولايات المتحدة أن تتخذ خطوات أخرى. من تلك الخطوات ما يكمن في إمكانية طرح جهد دبلوماسي كبير لتقييم الأسباب الكامنة وراء الحرب، والسعي إلى إيجاد حلول غير قاتلة لتلك المشاكل الأساسية.

«ناشونال إنترست»: هل وَقف إطلاق النار في سورية حلم مستحيل؟

كتبت صحيفة «ناشونال إنترست» الأميركية: يوم 18 تشرين الثاني الماضي، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية قصة عن الجهود الدولية المتسارعة، بقيادة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، للتوصل إلى وقف إطلاق النار في الحرب في سورية. وذكرت الصحيفة أن الوزير كيري قال إن فرص النجاح تتوقف على قدرة جماعات «المعارضة السورية» على التنظيم والتفاوض مع حكومة الرئيس بشار الأسد. ولكن وزير الخارجية كان مفرطاً في تفاؤله فقال: «الآن، كلّ ما نحن بحاجة إليه بداية العملية السياسية، وإقرار وقف إطلاق النار».

لأكثر من أربع سنوات، تواجه حكومة الأسد قتالاً شرساً مع القوى المعارضة. وقد اتهم الجانبان بارتكاب جرائم حرب بشعة ضدّ الطرف الآخر. لا تزال مواقف كلا الطرفين مختلفة جذرياً. إذا كان وقف إطلاق النار يتوقف فقط على الحصول على اثنين من هذه الأطراف معاً، فإن المهمة في هذه المرحلة ستكون ضخمة. ولكن قد تكون أسهل المهام المطلوبة.

عند التفكير في أولئك الذين يعارضون نظام الأسد، يتخيل البعض أن المتمرّدين يشبهون تمرّد الولايات المتحدة ضدّ التاج البريطاني. وسط ذهول، هناك أكثر من ألف من جماعات المعارضة العاملة في المنطقة. بعض هذه الجماعات تحارب بعضها بقدر ما تحارب النظام، لأن أهدافها وأيديولوجيتها تختلف اختلافاً كبيراً. ستكون مهمة ضخمة فقط لتنظيم المئات من المجموعات الأكثر تأثيراً في كيان واحد للتفاوض.

في الأشهر الأخيرة، توسعت رقعة القتال وتشارك دول أجنبية عدّة الآن بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحرب، ولكل منها جدول أعمالها الخاصة والأهداف التي كثيراً ما تكون على خلاف مع بعضها، بما في ذلك روسيا وإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، النظام السوري وعدد من البلدان الصغيرة ذات المصالح الأخرى. إضافة إلى آلاف المنظمات المتمردة وعدد من الدول القومية المعنية، وهناك أيضاً الأكراد، ولئلا ينسى أي شخص، تنظيم «داعش».

للحصول على أيّ وقف لإطلاق النار لديه حتى أصغر فرصة للنجاح، يجب أن تأتي مئات البلدان والجماعات والأعراق والانتماءات الدينية معاً للتوصل إلى اتفاق. مجموعات كثيرة تكره بعضها بقدر عدوّها المشترك. ومن المفارقات، ولكن من غير المرجح كما هو الحال بالنسبة لنجاح وقف إطلاق النار في البيئة الحالية، فإن الأمور قد تكون أسوأ بالنسبة إلى المصالح الأميركية، في حال لم تنجح في مسعاها.

ماذا سيحدث لو أيّدت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من الجماعات المتمرّدة الأكبر والأكثر فاعلية وكانوا قادرين على الإطاحة بالأسد؟ ماذا سيحدث بعد ذلك؟ هل ستعمل المجموعات معاً لتشكيل حكومة موقتة فعالة، ما يؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة؟ السيناريو الأكثر احتمالاً في رأينا أنه بمجرد خروج الأسد من السلطة، ستتحول المجموعات الأقوى من هذه المجموعات ضدّ بعضها، البعض تدعمه قوة عظمى واحدة، والمجموعات الأخرى من جانب آخر سيقاتل بعضها من أجل السيطرة على الحكومة الجديدة. نحن فقط رأينا هذه المسرحية قبل أربع سنوات.

في عام 2011، دعمت الولايات المتحدة جماعات المتمردين في ليبيا ضد القذافي من خلال إطلاق المئات من صواريخ «كروز» والضربات الجوية. عندما قتل الزعيم الليبي، قال الرئيس باراك أوباما، الذي كان يتحدّث إلى الشعب الليبي، بتفاؤل: «لقد فزتم بثورتكم. والآن، سوف نكون شريكاً بينما تقومون ببناء مستقبل يوفّر الكرامة والحرية والفرص».

بعد مجرد أشهر، ومع ذلك، فإن المعارضة التي كانت يوماً ما موحدة باتت منقسمة، والتفت على نفسها. نجحت جهود الولايات المتحدة في إزالة طاغية من السلطة، ولكن ليبيا لا تزال واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة، العنيفة وغير المحكومة في العالم، حيث يمكن للمنظمات الإرهابية التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة أن تعمل مع الإفلات من العقاب الظاهري.

بدلاً من السعي إلى تدمير نظام الأسد، كان يمكن للولايات المتحدة أن تتخذ خطوات أخرى. من تلك الخطوات ما يكمن في إمكانية طرح جهد دبلوماسي كبير لتقييم الأسباب الكامنة وراء الحرب، والسعي إلى إيجاد حلول غير قاتلة لتلك المشاكل الأساسية. بدلاً من ذلك، كان يمكن للولايات المتحدة أن تسعى إلى احتواء العنف ولكنها تجنبت مباشرة دخول المعركة، وقدمت المساعدات الإنسانية للضحايا.

نستطيع أن نفهم لماذا يسعى الكثيرون في بلادنا إلى استخدام سلطة كبيرة للولايات المتحدة في المساعدة في تخفيف العنف والظلم في جميع أنحاء العالم. ولكن حتى يعترف قادتنا بحدود قوتنا وإجراء تحليل أكثر واقعية للحالة قبل اتخاذ أي إجراء، فمن المحتمل أننا سنواصل هذا الميل لجعل الأوضاع السيئة أكثر سوءاً من خلال توريط أنفسنا في كثير من النزاعات الدولية.

«فورين بوليسي»: هل يستخدم بوتين سلاح الطاقة في مواجهة تركيا؟

جاء في مجلة «فورين بوليسي» الأميركية: قبل سنة واحدة فقط، وصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أنقرة للحديث عن آفاق شراكة استراتيجية مع تركيا. الآن، صار بوتين غاضباً بسبب إسقاط تركيا للطائرة الروسية، ولديه رسالة مختلفة لأنقرة: ستكون هناك عواقب وخيمة؟

ولكن، على رغم اللهجة المتشددة، يبدو أن البلدين سيواصلان العمل معاً، حتى لو تبدّدت الأحلام الخاصة بتدشين شراكة أوسع يوم الثلاثاء. تحصل تركيا على نحو 60 في المئة من الغاز الطبيعي من روسيا، لكن موسكو لا يمكن أن تتخلى بسهولة عن السوق الأوروبية الوحيدة التي يتزايد فيها الطلب على الغاز الطبيعي، خصوصاً في وقت أدّى انخفاض أسعار النفط إلى كبح جماح الاقتصاد المعتمد على التصدير. كما أن إلغاء مشروع خط الأنابيب الذي تبلغ قيمته 40 مليار دولار في كانون الأول، يعني أن الرئيس الروسي لن يتخلى عن خليفته، وهو مشروع آخر تبلغ قيمته 12 مليار دولار مخصص لنقل الغاز عبر البحر الأسود إلى تركيا، وصولاً إلى أوروبا.

«المكان الوحيد التي تقول روسيا إنه يمثل محور اهتمامها هو تركيا»، كما قال سيغبرين دي يونغ، الخبير الروسي في مركز لاهاي للدراسات الإستراتيجية. «هل يريدون حقاً إفساد ذلك؟ أشك بصدق. لقد أصبحت الطاقة سلاحاً غير فعال».

وبالنسبة إلى تركيا، التي هددت بقطع العلاقة الثنائية في مجال الطاقة الشهر الماضي بعدما بدأت روسيا بقصف «المتمرّدين» في سورية وانتهاك المجال الجوي التركي، ليس هناك ببساطة خيارات كثيرة جذابة أخرى سوى الاستمرار في التعاون التجاري مع موسكو. ينمو طلب تركيا على الغاز الطبيعي، وروسيا هي أحد البدائل الحقيقية القليلة المتاحة لأنقرة للحصول على الوقود، وذلك على الأقل في المدى القصير. الأكثر من ذلك، تساعد روسيا في تمويل وبناء محطة للطاقة النووية في تركيا بقيمة 20 مليار دولار وهي ضرورية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.

قال وزير الطاقة التركي الجديد بيرات البيرق، نسيب الرئيس رجب طيب أردوغان الثلاثاء، إن العلاقات في مجال الطاقة بين البلدين لن تكون مهددة.

اهتز التقارب الروسي ـ التركي الذي دشنه بوتين وأردوغان السنة الماضية بفعل قرون من العداء والتنافس، لا سيما بسبب الانقسامات الحادة حول الحرب الدائرة في سورية. فأردوغان من أشدّ المعارضين للرئيس السوري بشار الأسد، ودعا مراراً وتكراراً إلى الإطاحة به. بينما يدعم بوتين الأسد بشكل غير مباشر منذ سنوات قبل الانخراط فعلياً في الصراع في أيلول الماضي عن طريق إرسال طائرات حربية إلى سورية لقصف الجماعات المتمردة المتحالفة مع الولايات المتحدة التي تعمل للإطاحة بالرئيس السوري.

ظهرت هذه التوترات بشكل كبير إلى الواجهة يوم الثلاثاء. لمدة شهرين تقريباً، أخبر المسؤولون الأتراك مراراً روسيا أنهم لن يسمحوا بانتهاك المجال الجوّي التركي، وهددوا بإسقاط أيّ طائرات روسية تمرّ عبر الحدود التركية. أخبرت تركيا الأمم المتحدة إنها حذرت الطائرتين عشر مرات على مدى خمس دقائق. فعادت واحدة، وأُسقطت الأخرى. وقُتل اثنان من الطيارين على يد الثوار التركمان في شمال سورية حيث سقطا بعد إخراجهما من الطائرة المنكوبة.

بعد الحادث، هاجم بوتين على الفور ما سمّاه موقف تركيا المتواطئ مع «داعش»، وقد ألغى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بسرعة زيارة مقررة لتركيا، وحثّ السيّاح الروس على تجنّب السفر إلى هناك. وأوصت وكالة السياحة الحكومية الروسية بإلغاء الرحلات السياحية إلى تركيا. وفي الوقت نفسه، اقترح بعض النواب الروس فرض حظر على جميع الرحلات الجوية بين البلدين.

«منذ فترة طويلة نرصد تنقل كمية كبيرة من النفط إلى تركيا قادمة من الأراضي الخاضعة لسيطرة داعش. وهذا يفسر التمويل الكبير الذي يتلقاه الإرهابيون»، كما قال بوتين بعد اجتماع في منتجع سوتشي على البحر الأسود مع الملك حسين ملك الأردن. «الآن هم يطعنوننا من الخلف عبر إسقاط طائراتنا التي تحارب الإرهاب».

يجني داعش ما بين 250.000 إلى 1.5 مليون دولار في اليوم من بيع النفط والمنتجات المكررة مثل الديزل والبنزين، سواء داخل سورية أو عبر الحدود إلى تركيا. ولهذا فإن أصول النفط، خصوصاً المصافي المتنقلة، هي هدف رئيس للضربات الجوية التي يشنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة وروسيا.

قال إيمري تونكالب، أحد كبار المستشارين في مؤسسة سيدار للاستشارات العالمية، وهي شركة استشارات حول المخاطر، إن ادّعاءات بوتين أن تركيا تساعد «داعش» هي ضربة في مقتل. لم يزن بوتين كلماته وضرب تركيا حيث سيؤلمها حقاً.

يمكن لهذا أن يزيد من التعقيدات التي تواجه مشروع خط أنابيب ستريم التركي الذي واجه بالفعل نكسات بسبب خلافات في شأن تسعير الغاز وتشكيل الحكومة التركية الجديدة في أعقاب انتخابات تشرين الثاني الماضي. وقد كان من المقرر أن يكون هذا المشروع المتوقف محور زيارة لافروف هذا الأسبوع.

قال تونكالب: «يبدو من غير المرجح الآن تحقيق أيّ تقدم ملموس في خط ستريم التركي، على الأقل في المدى القصير».

لدى موسكو خيار آخر لجعل الحياة صعبة بالنسبة إلى أنقرة: تكثيف الدعم للمسلحين الأكراد الذين أرقوا لعقود الحكومة التركية. فمنذ ما يقارب قرنين من الزمن، حافظت روسيا على علاقات وثيقة مع القبائل الكردية في العهد السوفياتي، وأقامت علاقات مع حزب العمال الكردستاني، الذي عاد مجدداً إلى القتال ضد قوات الأمن التركية. وكل من تركيا والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة يصنفون حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية.

«تحدث بوتين علناً ـ وأعتقد بوضوح ـ بالإشارة إلى الأكراد كحلفاء في الحرب ضدّ داعش»، كما قال مايكل رينولدز، أستاذ دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون، «لذا، فإن دعم حزب العمال الكردستاني وشركائه سيكون وسيلة سهلة لروسيا للانتقام من تركيا».

ولكن مثل هذه الخطوة قد تكون لها عواقب وخيمة، خصوصاً أن أردوغان استخدم مكافحة حزب العمال الكردستاني كوسيلة دعاية محلية لدعم فوز حزبه هذا الشهر. وقد يكون هذا تحرّكاً خطيراً بصفة خاصة في الوقت الذي قال فيه الرئيس الأميركي باراك أوباما إن «أولويته القصوى» بعد إسقاط الطائرة الروسية هي ضمان عدم تصعيد الوضع.

قال دي جونغ: «هذه خطوة غير مرجحة على الإطلاق. فهذا سيشبه قيام الأتراك بتمويل الانفصاليين في الشيشان. وهذا خط أحمر».

تقرير

الحرب هي الحرب

نشرت صحيفة «إيزفيستيا» الروسية مقالاً بقلم المتحدّث الرسمي باسم لجنة التحقيق الروسية فلاديمير ماركين، حول «داعش» وغطائه السياسي، والجريمة المنظمة.

وجاء في المقال: «داعش» غطاء سياسي لعمليات تهريب كبيرة من بينها النفط، لذلك من الضروري استنفار كل شيء لمكافحة الجريمة والمجرمين الدوليين.

ان الضربات التي توجّه إلى الإرهابيين في سورية ما هي إلا عملية استباقية ضدّ مجموعات إرهابية لا تخفي أن هدفها في النهاية روسيا. وقواتنا، كما في شبه جزيرة القرم وأوسيتيا الجنوبية، تدافع عن السكان المدنيين من التطهير الديني والعرقي وخطر الابادة. كما من المهم ايضاً حماية التراث العالمي.

أي أننا في سورية نقوم بعمل عادل وسننتصر مع حلفائنا على العدو المشترك. ولكن هنا لا بدّ أن نفهم بالتحديد من هو عدونا؟ ومن ليس صديقاً وليس عدواً.

هذا السؤال مهم وخطير جداً، لذلك نعود إلى تعريف الإرهاب الدولي كما جاء في التقرير المقدّم عام 2010. الإرهاب الدولي هو «شبكة معلومات وحرب نفسية ضد الدول والمجتمعات المتحضرة من جانب شبكة الجريمة الدولية المنظمة التي تقوم بتهريب وتجارة المخدرات والسلاح والرق وأعضاء الجسم البشري وغيرها من شبكات الجريمة. فتقوم العمليات الإرهابية هنا بالدور الطبيعي في الضغط على الدولة والمجتمع، في حين يبرّر بعض السياسيين الإرهاب، ما يسبب في انقسام الجبهة الموحدة المضادة للجريمة الدولية المنظمة، أي يقومون بدور الغطاء السياسي للجريمة».

إن ما يجري في سورية وحولها يؤكد تماماً هذا التحديد. فـ«داعش» و«النصرة» ليسا سوى غطاء سياسي لعمليات تهريب النفط والعملات الصعبة والآثار والأعضاء البشرية وتجارة الرق. وإن السياسيين الضعفاء أمثال «زعماء» تركيا وأوكرانيا، ليسا سوى دمى يحركها قادة الجريمة.

هناك إجابة واضحة عن السؤال الخبيث: إذا كانت روسيا تدافع بالقوة العسكرية عن مصالحها في سورية، فلماذا لا يحق ذلك لتركيا؟ فسوء إخفاء التحالف مع الإرهابيين والمهربين هو بحدّ ذاته موجّه ضدّ مصالح الشعوب ومن ضمنها الشعب التركي. وهنا ليس لتركيا أي مصلحة، المصلحة هنا هي فقط للإجرام الدولي.

إن ما يهمنا هنا مصالح روسيا وكيفية حمايتها من الإرهاب. ولقد كان أمراً مستغرباً أن نحارب الجريمة الدولية في سورية ونضحي بخيرة أبناء الوطن، من دون أن يتم حشد كافة القوى لمحاربة الجريمة والإرهاب في داخل روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة. لأن الشبكات السرية التي تمتهن التهريب والتزوير وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، يمكن ان تستخدم أيضاً في أعمال إرهابية كالتي حصلت قبل أيام في باريس.

وعلى جميع الشركاء الذين ليس بإمكانهم كبح الجريمة الدولية في بلدانهم وعلى من يساعدهم في الحرب الاعلامية الموجهة ضد روسيا، ألا يستغربوا تشديد الرقابة على بضائعهم وعمالهم وخدماتهم. كما عليهم الا يستغربوا تشديد اجراءات الهجرة أو قيام لجنة التحقيقات الجنائية الروسية بنشاط مكثف في هذا المجال. فإن هذه إلا اجراءات طبيعية وقائية، وهي ليست انتقاماً.

كما يجب أن نعلم ونتذكر أنه لا توجد حرية من دون ضمان الأمن والسلامة. ويمكن هنا أن نسأل المتظاهرين اليساريين في أنقرة الذين بالتواطؤ مع الأجهزة الأمنية فجروا «الدواعش» الذين يقومون بعمليات تهريب كبيرة. فهذا المثال يبرهن مرة أخرى أنهم يحاولون استخدام لعبتهم السياسية الخاصة مع الإرهاب فيعرضون بذلك نفسهم وشعبهم للخطر. كما فعل الأميركيون مع القاعدة في 11 أيلول 2001.

لقد أراد الإرهابيون ومن يساعدهم إخافة روسيا وتعطيل عمل مؤسسات الدولة، وجعلها تتراجع عن موقفها الثابت في مكافحة الإرهاب. لكن هذا لن يحصل، ونحن سنعمل على تعزيز الأمن والنظام للدولة ومواطنيها. ولكن ليس بتقييد حرياتهم وحقوقهم، بل على العكس تماماً بضمانها في ظل الظروف والاوضاع الخارجية المعقدة. ولتحقيق هذا يجب قبل كل شيء الحد من نشاط المجرمين وشبكات الظل المختلفة.

ولن تكون الحرب ضد الجريمة الدولية سهلة. وان خسارة كل عملية إرهابية في روسيا لهي حجة لهجمات نفسية يشنها «الطابور الخامس» الذي ينوي الانتقام.

صحافة عبريّة

ترجمة مركز «شتات»

في «صندوق العدّة القديم»... لا ردّ مناسبٌ على الإرهاب الفرديّ!

كتب كوبي ميخائيل وأودي ديكل*

اندلاع الإرهاب الفلسطيني قبل حوالى شهرين، فاجأ إلى حدّ ما الجمهور والقيادة في «إسرائيل»، بسبب تتابع الهجمات وتكرارها واختيار مناطق عمليات الطعن في معظم الأحيان. دافع اندلاع الهجمات مركّب: ديني وقومي واجتماعي. وشرارة اندلاعه المشاعر الدينية التي تركزت في الصراع على المسجد الأقصى، في الوقت ذاته، يجب عدم التنصل من إلهام أفكار الجهاد الثورية لـ«داعش»، الشباب المهاجمون تحرّكهم مشاعر من الإحباط القومي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من الفهم أن جميع الطرق مغلقة في وجوههم وليس لديهم من يعتمدون عليه، ومن فقدانهم الثقة بجميع طبقات القيادة الفلسطينية، وذلك كله من في إطار الرغبة في تفكيك الواقع القائم من دون الالتزام بترتيب مستقبلي محدد.

جزءٌ من الهجمات نابع أيضاً من الشعور بأن «ليس هناك ما نخسره». القيادة، سواء قيادة السلطة أو قيادة حماس في غزّة، منشغلة بنفسها وبصراع بقائها، أضف إلى ذلك فقدان الاهتمام الإقليمي، لا سيما من قبل مصر والأردن بما يدور في قطاع غزة والضفة الغربية. والمنظومة الدولية من جانبها فقدت هي الأخرى الاهتمام بالقضية الفلسطينية وما زالت تركز على محاربة «داعش»، خصوصاً بعد الهجوم الإرهابي التي وقع في فرنسا؛ هذا كله يعزز في أوساط الفلسطينيين الشعور بالهجر واليأس.

كثيرون من الجمهور «الإسرائيلي»، ومن بينهم سياسيون وشخصيات عامة، يجدون صعوبة في مواجهة واقع إرهاب السكاكين والدهس وإطلاق النار المستمر، في الوقت ذاته، كثيرون من هؤلاء يطلبون بفعل ما هو أكثر ضد هذه الظاهرة، ويعودون إلى صندوق العدّة القديم المعروف، ذلك الذي وجدوه مجدياً وذا صلة في سنوات الانتفاضة الثانية، حيث واجهت «إسرائيل» إرهاباً منظماً، بينما اندلاع الإرهاب لا يشبه الانتفاضة الثانية، فهو فاقد للتنظيم ويحرّكه أفراد في معظم الأحداث لا يستخدمون سلاحاً نارياً، الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين، سواء في مناطق السلطة الفلسطينية أو في القدس الشرقية لا علاقة له بالإرهاب (على رغم ان الهبة وصفت بأنها شعبية)، حتى وإن أمكن ملاحظة مقدار من التعاطف مع منفذي الهجمات، وهناك شك في ما إذا كان من الممكن اعتبار ذلك تأييداً واسعاً من الجمهور الفلسطيني للإرهاب. إضافة إلى ذلك العمليات الإرهابية والرد «الإسرائيلي» يعملان ضدّ المصالح الاساسية لغالبية السكان الفلسطينيين ويشوّشان حياتهم اليومية.

حقيقة أن غالبية المهاجمين هم أولاد وصبيان تشير إلى تفسخ البناء الاجتماعي والقيادي في المجتمع الفلسطيني وأجهزة ضبطه التقليدية (العائلة والجهاز التعليمي الوجهاء والمخاتير، والقيادة السياسية)، في واقع ضعف البنى الاجتماعية والسياسية، وفي ظل الالهام الديني السلفي الجهادي، وعلى خلفية عدم وجود أفق سياسي، والتحريض المنهجي المؤسساتي للقيادة الفلسطينية تعتبر بنية تحويلية للتأثير وبث الرسائل المشجعة على تنفيذ عمليات إرهابية ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. الصبيان الذين يعيشون الواقع الافتراضي على شبكات التواصل الاجتماعي يتغذّون بإلهام أبطال الجيل الجديد، وهم الفتيان الذي يشهرون السكاكين، والذين يعتقدون أن طعن يهودي وقتله ـ حتى وإن كلفهم ذلك حيواتهم ـ عمل بطولي.

هذا النوع من الإرهاب، لا سيما ذلك الذي ينفذه فتيان وفتيات، يتلقى في الظاهر ظلاً أرخى من إرهاب منظم يستخدم السلاح الناري، لذلك من المريح للقيادة الفلسطينية ومصممي الرأي العام تأييد إرهاب الصبيان، جهات في السلطة الفلسطينية تنظر إلى إرهاب الافراد باعتباره ميزة ليس له عنوان واضح ووسيلة لتحدي «إسرائيل» ومنعها من استخدام القوة العسكرية بكثافة عالية ضد أجهزة السلطة نفسها والجمهور الفلسطيني. حماس في غزة، ومثل فتح في الضفة الغربية، تواصل حملاتها التحريضية ـ لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي والمساجد ـ وبذلك تحاول ان تظهر للوعي الوطني دورهم في الأحداث الحالية، فتح تموضعت خلف العمليات التي تعتبرها موجة انتفاضة ضد الاحتلال وهي معنية باستمرارها، تعرب عن سرورها بسبب انتقال مركز الثقل إلى ساحة الخليل، وهي قاعدة قوتها في الضفة منذ سنين، ذلك بينما تحاول منع التصعيد في قطاع غزة.

ولكي نبلور ردوداً مجدية لاندلاع الإرهاب؛ يجب ان نفهم محدودية الرد والتحرك «الإسرائيلي» بهذا الخصوص، ومن المهم التمييز بين الخطوات وأنماط العمل التي يمكن ان تساعد في تقليص الظاهرة وتوفر استجابة سريعة وفاعلة لتحييد المهاجمين، وبين الخطوات المعدة لتثبت ان «إسرائيل» تعمل بإصرار ضد الإرهاب، قدر الخطوات الخشنة البراقة هو التصعيد وارتفاع دوافع الانفراديين للقيام بتنفيذ هجمات، ناهيك عن الإرهاب الأكثر تنظيماً (بما في ذلك مشاركة تنظيم حركة فتح) والمساس بدوافع الأجهزة الأمنية الفلسطينية للعمل ضد الإرهاب والعنف ومواصلة التعاون من الجهات الأمنية «الإسرائيلية».

لم تفكر «إسرائيل» في السنوات الأخيرة في تجهيز صندوق عدة جديد يتناسب مع روح المرحلة، يركز على استخدام مجهودات اقتصادية وبنيوية واجتماعية وتربوية وتوعوية، من بينها استخدام الاعلام الجديد، وتطوير قيادة فلسطينية محلية مهتمة بمحن السكان، وشرعية تعتبر عنواناً للحديث مع «إسرائيل» ولجم العنف، مع عدم وجود أدوات جديدة، وحيث لا يوجد رد مناسب للمشكلة الاستراتيجية؛ عدنا بقوة إلى استخدام صندوق العدة القديم. وفي «إسرائيل» من يدفعون إلى إعادة خطط فعالة (مثل عملية السور الواقي) والتي تبلورت كاستجابة لوضع مختلف في الهدف والاستخدام ومن شأنه ان يبدو كصفقة سيئة. الضغط الممارس على المستوى السياسي وعلى الأجهزة الأمنية للقيام بعمل ما بمفهوم القيام بعملية حازمة تغير أدوات اللعبة؛ من شأنه ان يمس بحرية تصرف المستوى السياسي، وزعزعة رباطة الجأش، والرد المسؤول الذي اتخذ لغاية اللحظة وجره إلى اعتماد منطق عملي لا يتناسب مع جوهر الإرهاب الحالي.

دلالات طلائعية تشير إلى ذلك يمكن ايجادها في قرار تفتيش جميع السيارات الفلسطينية في إقليم الخليل ـ بيت لحم، وفي بعض النماذج أيضاً بالنسبة لمناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وفي قرار سحب تصاريح العمل في «إسرائيل» من أقارب منفذي الهجمات، ومنع دخول العمال الفلسطينيين إلى المستوطنات في «غوش عتصيون»، وفي فحص إمكانية فصل حركة السيارات الفلسطينية وحركة السيارات «الإسرائيلية» على طرقات يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وفي تصاعد نمط الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين على أساس الشبهة الخفيفة فقط، وفي دراسة خطوات أخرى مثل تطويق مساحات جغرافية وحضرية مثل الخليل؛ خطوات من هذا النوع من شأنها ان تنقل مراكز الإرهاب إلى مناطق أخرى (نابلس وجنين) ودفع السكان الفلسطينيين غير المشاركين في الإرهاب إلى تأييد استخدام أشمل للإرهاب والعنف، أضف إلى هذا ان هذه الخطوات ستثقل كثيراً على الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تمنع الاحتكاك بين السكان الفلسطينيين مع الجيش «الإسرائيلي» وتواصل التنسيق الأمني مع الاجهزة الأمنية «الإسرائيلية».

فرصة تغيير الواقع الحاضر هي من خلال وضع أفكار جذابة خلاقة ضدّ التطرف القومي والديني الذي يحتل قلوب الفتيان في الضفة وغزة، ومن أجل ذلك يجب القيام باستخدام صحيح لشبكات التواصل الاجتماعي وتوجيه الاهتمام الكبير إلى المنظومة التعليمية الفلسطينية ومضمون الرسائل المبثوثة في وسائل الإعلام المختلفة إلى الجمهور. لا سيما الصغار، ومن خلال القيادة الفلسطينية أيضاً، بينما في وضع فيه القيادة الفلسطينية تفقد شرعيتها في نظر الجمهور الفلسطيني وتعتبر فيه غير ذات صلة؛ فإنها ستجد صعوبة في إقناع الجمهور الفلسطيني بهجر العنف والإرهاب؛ لا بل تنضم إلى الجوّ المؤيد للإرهاب. القيادة الفلسطينية تقف على طريق زلق، إذ ان الاحباط لدى الفتيان الفلسطينيين موجه إليها أيضاً والإرهاب يوشك ان يتوجه إليها أيضاً، وإلى ذلك فجهد «إسرائيل» في لجم الظاهرة يستلزم أولاً وقبل كل شيء تجنيد القيادة الفلسطينية على رغم ضعفها وعلى رغم الشكوك في شأن استعدادها وقدرتها على التأثير في الجمهور.

لكي نقنع قيادة السلطة بالتنصل من الإرهاب والعنف وإعادة نفوذها في الشارع ولدى الصبيان، فإننا بحاجة إلى أدوات جديدة، من ضمنها إقامة مبادرات صناعية للشبان وبرامج تدريبات مهنية وتعليم مفتوح وتمهيد درب لانضمام الفتيان في النشاطات السياسية. تستطيع «إسرائيل» أن تساعد السلطة الفلسطينية في هذه المجالات. المطلوب من «إسرائيل» أن تثبت مصداقيتها في استعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات والسعي إلى وضع الدولتين لشعبين، وفي المقابل تنصل السلطة الفلسطينية من الإرهاب والعنف. وفي الوقت ذاته من المهم ان تدفع «إسرائيل» بسلسلة من الخطوات يكون بإمكانها ان تحسن نسيج حياة السكان الفلسطينيين ونمائهم، خطوة أخرى كحافز للسلطة الفلسطينية للجم الإرهاب، وهي توسيع مساحة تحرك الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ لا بل تعزيزها، وذلك لقاء تعزيز التنسيق الأمني.

* مركز «دراسات الأمن القومي الإسرائيلي»